الأمم المتحدة

A/C.3/61/SR.11

الجمعية العامة

الدورة الحادية والستون

Distr.: General
19 March 2007
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

اللجنة الثالثة

محضر موجز للجلسة الحادية عشرة

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الثلاثاء، ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦، الساعة ١٥/٠٠

الرئيس: السيد البيَّاتي ..... (العراق)
ثم: السيد فاتي (نائب الرئيس)

المحتويات

البند ٦٠ من جدول الأعمال: التنمية الاجتماعية (تابع)

(أ) تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية ونتائج الدورة الاستثنائية الرابعة والعشرين للجمعية العامة (تابع)

(ب) متابعة السنة الدولية لكبار السن: الجمعية العالمية الثانية للشيخوخة (تابع)

البند ٩٨ من جدول الأعمال: منع الجريمة والعدالة الجنائية (تابع)

البند ٩٩ من جدول الأعمال: المراقبة الدولية للمخدرات (تابع)

البند ٦١ من جدول الأعمال: النهوض بالمرأة (تابع)

(أ) النهوض بالمرأة (تابع)

(ب) تنفيذ نتائج المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة ونتائج الدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين للجمعية العامة (تابع)

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في **غضون أسبوع واحد من تاريخ نشر المحضر** إلى: Chief, Official Records Editing Section, room DC2-750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة على حدة.

06-56188 (A)

افتتحت الجلسة في الساعة ١٥/١٥.

البند ٦٠ من جدول الأعمال: التنمية الاجتماعية (تابع)

(أ) تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية ونتائج الدورة الاستثنائية الرابعة والعشرين للجمعية العامة (تابع) (A/C.3/61/L.5)

مشروع القرار *A/C.3/61/L.5*: تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية ونتائج الدورة الاستثنائية الرابعة والعشرين للجمعية العامة

١ - **السيدة هوسن** (جنوب أفريقيا): عرضت مشروع القرار نيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين فقالت إن المشروع يبرز ثلاث أولويات أساسية للتنمية الاجتماعية وهي: القضاء على الفقر، والعمالة الكاملة، والاندماج الاجتماعي. وذكرت أن المشروع يقوم على التسليم بأن التقدُّم الذي تحقق نحو الأهداف المعلنة في كوبنهاغن كان بطيئاً وغير متكافئ، ولهذا فإنه يوجّه عناية خاصة إلى هدف القضاء على الفقر وتعزيز دور لجنة التنمية الاجتماعية في عملية المتابعة والاستعراض ويطالب بزيادة الدعم لأعمال اللجنة.

٢ - وذكرت أن مشروع القرار يؤكد على أن سياسات القضاء على الفقر ينبغي أن تتصدى للأسباب الجذرية والهيكلية للفقر، وعلى أن انعدام المساواة بين الجنسين يمثل عقبة أمام التنمية التي تركِّز على البشر، وعلى أن توفير بيئة ممكِّنة شرط لا بد منه لتحقيق التنمية الاجتماعية. وأكدت من جديد أن التعاون الدولي ضروري للإسهام في الجهود الوطنية المبذولة لتنفيذ نتائج المؤتمر العالمي للتنمية الاجتماعية ورحَّبت بظهور آليات تمويل مبتكرة لتمويل التنمية.

٣ - وأضافت أن نص المشروع قد أُدخلت عليه تعديلات منذ عُمِّم في صيغته الأصلية؛ وأنها لهذا تود أن تقدّم التنقيحات الشفوية التالية (فيما يتعلق بالنص الإنكليزي): تم الاستعاضة عن كلمة ''should'' في السطر الأول من الفقرة ١٥ بكلمة ''shall''، وأضيف المختصر ''UNITAID'' في السطر الثامن من الفقرة ١٧ بعد عبارة '' Drug Purchase Facility''. واختتمت كلمتها قائلة إنها تأمل أن تسود روح التعاون المعتادة وأن يتم اعتماد مشروع القرار بتوافق الآراء.

(د) متابعة السنة الدولية لكبار السن: الجمعية العالمية الثانية للشيخوخة (تابع) (A/C.3/61/L.6)

مشروع القرار *A/C.3/61/L.6*: متابعة الجمعية العالمية الثانية للشيخوخة

٤ - **السيدة هوسن** (جنوب أفريقيا): عرضت مشروع القرار بالنيابة عن مقدميه الأصليين ومجموعة الـ ٧٧ والصين والاتحاد الروسي، وقالت إن الغرض منه هو تعزيز القدرة الوطنية على التصدي لمسائل الشيخوخة ويدعو إلى زيادة الدعم الدولي للجهود الوطنية المبذولة لتنفيذ خطة عمل مدريد الدولية بشأن الشيخوخة. وأضافت أن مشروع القرار يدعو أيضاً إلى الأخذ بنهج التقدُّم من أسفل إلى أعلى في استعراض وتقييم خطة مدريد ويشجع على التشاور مع كبار السن وخاصة بالنسبة لهدف القضاء على الفقر بينهم. وأضافت أن القرار يدعو الحكومات إلى تعيين مراكز اتصال فيما يتعلق بالشيخوخة ويطالب المجتمع الدولي بتقديم الدعم الكافي للبحوث المتعلقة بالشيخوخة وتعزيز صندوق الأمم المتحدة الاستئماني للشيخوخة. وأضافت أن مقدمي المشروع يأملون في أن تسود روح التعاون المألوفة وأن يتم اعتماد مشروع القرار بتوافق الآراء.

البند ٩٨ من جدول الأعمال: منع الجريمة والعدالة الجنائية (تابع) (A/C.3/61/L.7 و A/C.3/61/L.9 و A/C.3/61/L.2 و A/C.3/61/L.3)

مشروع القرار *A/C.3/61/L.7*: زيادة تنسيق الجهود المبذولة لمكافحة الرقّ والاتجار بالأشخاص

٥ - **السيد دابكيوناس** (بيلاروس): عرض مشروع القرار بالنيابة عن مقدميه الأصليين وإكوادور، وقال إن ملايين البشر المُتَّجَر بهم، ومعظمهم من النساء والأطفال، يُحرَمون يومياً من حقوق الإنسان الأساسية. وذكر أن هذه المشكلة التي تشغل بال المجتمع الدولي إلى حدٍ بعيد تتطلب استجابة منسَّقة من خلال الشراكات العالمية بين الحكومات والمجتمع المدني تحت رعاية الأمم المتحدة. وأضاف أن مشروع القرار يقترح، بين أمور أخرى، إنشاء فريق عامل مشترك بين الوكالات يعنى بالاتجار في الأشخاص ويكون بمثابة آلية لتنسيق جهود المجتمع الدولي بدون أن تترتب على ذلك أعباء مالية إضافية بالنسبة للأمم المتحدة. وقال إن اعتماد مشروع القرار سوف يبعث برسالة سياسية وإنسانية قوية مؤداها أن المجتمع الدولي مصمم على القضاء على هذه المشكلة.

مشروع القرار *A/C.3/61/L.9*: تعزيز برنامج الأمم المتحدة لمنع الجريمة والعدالة الجنائية، وخاصة من حيث القدرة على التعاون التقني

٦ - **السيدة زارا** (إيطاليا): قالت وهي تعرض مشروع القرار إن إكوادور وبنما وبنن والجمهورية الدومينيكية وغواتيمالا وكولومبيا والمغرب ونيجيريا قد انضمت إلى مقدمي المشروع. وأضافت أن وفدها يود أن تقوم الجمعية العامة بدور أكثر توجُّهاً إلى النواحي العملية من أجل تحسين أنشطة مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة المتصلة بالجريمة، بقرار يشدِّد على القيمة المضافة الحقيقية لهذه الأنشطة. وأضافت أن مشروع القرار يحيط علماً بتقرير الأمين العام بشأن تعزيز برنامج الأمم المتحدة لمنع الجريمة والعدالة الجنائية، وخاصة من حيث القدرة على التعاون التقني (A/61/179).

٧ - وذكرت أن وفدها يسعى إلى إصدار مشروع القرار الشامل ''مرة كل سنتين'' من أجل تبسيط عمل الجمعية العامة، اعتقاداً منه بأن الجمعية العامة تكون في وضع أفضل إذا قامت كل سنتين، بدلاً من القيام سنوياً، بتقييم الخطوات التي اتخذت، وبذلك تتجنب الحاجة إلى إجراء مناقشة سنوية للقرار الشامل الذي يتضمن نفس اللغة الموحّدة. وذكرت أن القرار، لهذا، يختلف اختلافاً هيكلياً عمّا سبقه من قرارات، بما في ذلك قرار الجمعية العامة ١٧٥/٦٠، ويؤجل القيام بتقييم شامل للمسألة حتى عام ٢٠٠٧. وقالت إنه يشير، في الوقت نفسه، إلى عددٍ من أهم التطورات الجديدة ذات الصلة التي حدثت في العام السابق ويتضمن بعض المفاهيم الأساسية. وأضافت أن وفدها مستعد لتقبل أية مساهمات أو اقتراحات بشرط ألا يكون فيها تغيير لنسيج مشروع القرار وهيكله الجديدين.

البند ٩٩ من جدول الأعمال: المراقبة الدولية للمخدرات (تابع) (A/C.3/61/L.8)

مشروع القرار *A/C.3/61/L.8*: التعاون الدولي في التصدي لمشكلة المخدرات العالمية

٨ - **السيدة فيلر** (المكسيك): عرضت مشروع القرار بالنيابة عن مقدميه الأصليين وعن غانا والمغرب ونيجيريا، فقالت إن الاتجار بالمخدرات واستهلاكها ما زال لهما أثر مدمِّر على التنمية والاستقرار. وأضافت أن مشروع القرار أكثر إيجابية من المشروع السابق المقدَّم في عام ٢٠٠٥ ويستند إلى ضرورة زيادة التعاون والتنسيق الدوليين. وشكرت جميع الوفود التي قدمت اقتراحات إضافية أضيفت إلى النص وأعربت عن أملها في أن يتم اعتماد الصيغة النهائية بتوافق الآراء.

٩ - **السيد سعيد** (السودان): أشار إلى البيان الذي قدمه ممثل مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في

الجلسة الخامسة للجنة والذي أعلن فيه أن المكتب قد يشترك في بعثة لحفظ السلام يُعتَزم إيفادها إلى السودان برعاية الأمم المتحدة. وذكر أن وفده قد طلب على الفور حذف هذه الإشارة من البيان لأن فيها تجاوزاً لولاية المكتب ودلالة على تسييسه.

١٠ - وقال إنه عقد اجتماعاً خاصاً مع ممثل المكتب، بناءً على اقتراحه، قبل يومين وتلقى منه اعتذاراً ووعداً بأن يحضر ممثل المكتب أمام اللجنة لطلب حذف هذه الإشارة. على أنه أضاف أن ممثل المكتب لم يحضر أمام اللجنة حتى الآن مما يثير الشك في مصداقية المكتب ويدعو السودان إلى إعادة النظر في تعاونه معه، إلى أن يصدر توضيح لهذه المسألة. وأضاف أن السودان سيفعل كل ما في وسعه لمنع المكتب من تجاوز ولايته المحددة ومنع تسييسه.

١١ - **السيد خان** (أمين اللجنة): أكد لممثل السودان أن بيانه سينقَل إلى المكتب ما دام لم يحضر ممثل له.

البند ٦١ من جدول الأعمال: النهوض بالمرأة (تابع) (A/61/283 و A/61/303)

(أ) **النهوض بالمرأة** (تابع) (A/61/38 و A/61/122 و Add.1 و A/61/318 و A/61/292)

(ب) **تنفيذ نتائج المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة ونتائج الدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين للجمعية العامة** (تابع) (A/61/174)

١٢ - **السيد بترانتو** (إندونيسيا): قال إن قلة الإشارة إلى البُعد الإنساني في أعمال معظم اللجان الرئيسية للجمعية العامة يشير بوضوح إلى أن القوالب الفكرية والفصل بين الجنسين ما زالت تمثل تحديات، وتؤدي إلى زيادة نقص تمثيل المرأة في مجالات مختلفة من المجالات التي يسيطر عليها الرجل في أعمال الأمم المتحدة. وذكر أن من المسلم به عموماً أن تعميم المنظور الجنساني مسألة تتصل بعدة قطاعات وأنه ينبغي لهيئات الأمم المتحدة أن تركِّز عليها التركيز الواجب. وأضاف أن وفده لهذا يؤيد فكرة أنه ينبغي للهيئات الفرعية المنشأة حديثاً أن توجه عناية كافية للأبعاد الجنسانية وينبغي لها أن تفعل ذلك وهي ما زالت في المراحل الأولى من تحديد أساليب عملها.

١٣ - وذكر أن بلده مقتنع بأن تقدُّم المرأة هو تقدُّم للجميع، ولهذا فإن وزارة الدولة للتمكين للمرأة في بلده أخذت تكثِّف تنفيذ السياسات الوطنية ذات الصلة. وقال إنه يجري تنفيذ برامج المساواة بين الجنسين في سبعة من أقاليم إندونيسيا، وذلك بمشاركة أربع منظمات محلية ومعاونة وسائل الإعلام. وأضاف أن هذه البرامج شملت إقامة الشبكات، وبناء القدرات، والدعوة لسياسات تستجيب لقضايا المرأة، وهي تشكل جزءاً من سياسة وطنية طويلة المدى تشمل في النهاية جميع الأقاليم الثلاثة والثلاثين. وقال إن حكومته قد استفادت من كارثة تسونامي التي وقعت في عام ٢٠٠٤ وقامت على وجه السرعة، وبالتعاون مع أصحاب المصلحة الآخرين، باتخاذ تدابير إنسانية تستجيب لقضايا المرأة، وذلك بعد سلسلة من الزلازل وعواصف تسونامي في وسط وغرب جافا. وقد تصدت هذه التدابير للاحتياجات الخاصة للمرأة، بما فيها توفير المرافق الصحية والمياه النقية والصحة التناسلية وتقديم الإرشاد. وأعرب في هذا الصدد عن امتنان وفده للمجتمع الدولي لما يقدمه من دعم سخي لضحايا زلزال يوغياكارتا الذي وقع في أيار/مايو ٢٠٠٦.

١٤ - وقال إن إندونيسيا تقوم أيضاً بتطوير الحماية القانونية المتاحة للعاملات المهاجرات اللاتي يمثلن نحو ٧٧ في المائة من العمال المهاجرين الإندونيسيين بالخارج وعددهم ٢,١ مليون مهاجر. وأضاف أنه تم إنشاء وكالة خاصة مشتركة بين الوزارات لرصد المهاجرين بالخارج، كما تم تطوير الترتيبات العملية التي تنفَّذ ''تحت سقف واحد''

لتبسيط نظام الاختيار وإجراءات ما قبل السفر وإجراءات العودة. وذكر أن الدعوة وبناء القدرات يتم القيام بهما أيضاً بين جميع الفئات الاجتماعية في محاولة لزيادة الوعي بمسائل الاتجار والالتزام بالأنشطة المناهضة للاتجار. وقال إن إندونيسيا تدعو إلى اتخاذ تدابير مماثلة في بلدان المقصد وأن ذلك يمكن أن يتم من خلال اتفاقات تُعقد مع البلدان المعنية بشأن جعل إخطار القنصليات أمراً واجباً لمساعدة العاملات المهاجرات اللاتي يواجهن صعوبات. وأضاف أن ثمة حاجة إلى إقامة الشراكات التي تنهض فيها البلدان الأعضاء بمسؤولياتها كما تحددها الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً.

١٥ - **السيدة هستايي** (جمهورية إيران الإسلامية): قالت إن وضع المرأة صعب على وجه الخصوص في البلدان الخارجة من الحروب والمنازعات المسلحة، حيث تحدّ قلة التعليم والمعلومات من فرص المرأة في الحصول على الرعاية الصحية. وذكرت أن البغاء والصور الخليعة هما شكلان خطيران من أشكال العنف ضد النساء والفتيات. وأضافت أن حكومة جمهورية إيران الإسلامية توجّه عناية خاصة إلى الفئات الضعيفة من النساء مثل المرأة الريفية والمرأة الفقيرة في المدن وربّات الأُسر. وقالت إنه تحقق تقدُّم كبير في زيادة فرص المرأة في الحصول على الرعاية الصحية والتعليم والعمل. وذكرت أن حماية الأسر وتوفير الرعاية لها أولويتان من أولويات الحكومة. وأضافت أنه تحقق تقدُّم كبير في زيادة فرص المرأة والفتاة في الحصول على التعليم وأن المرأة الإيرانية تقوم بدور نشط في مختلف المجالات العلمية.

١٦ - **السيدة سوثيتشاك** (جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية): قالت إن اعتماد إعلان ومنهاج عمل بيجين في المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة واعتماد الإعلان السياسي في الدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين للجمعية العامة يمثلان علامة فارقة هامة على طريق تعزيز النهوض بالمرأة وتحقيق المساواة بين الجنسين وإقرار السلام. وأضافت أن دستور بلدها حدّد بوضوح مسؤوليات القطاع العام والمجتمع والأسرة عن النهوض بالمرأة. وقالت إنه تم إصدار تشريع لحماية حقوق المرأة ومصالحها؛ وتشجيع تعليم المرأة وتدريبها وتحقيق المساواة بين الجنسين؛ والقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة؛ ومنع ومكافحة الاتجار في المرأة والطفل وممارسة العنف ضدهما، وبذلك أوجدت الظروف التي تساعد على تحرير المرأة والتمكين لها في الدفاع الوطني والتنمية.

١٧ - وذكرت أن حكومتها أنشأت اللجنة الوطنية للنهوض بالمرأة لوضع السياسات وتنسيق أنشطة المنظمات الوطنية والدولية ذات الصلة فيما يتعلق بتنفيذ سياستها الوطنية في مجال تحقيق المساواة بين الجنسين. وأضافت أن مركز الإحصاءات الوطني يقوم الآن بإعداد بيانات موزَّعة حسب نوع الجنس. وأضافت أن اتحاد المرأة واللجنة الوطنية في لاو يقومان بدور هام في تشجيع المشاركة الكاملة للمرأة في تخطيط وتنفيذ استراتيجية الحكومة في مجال الحد من الفقر. وقالت إنه تم وضع خطة عمل لتوفير التعليم الأساسي للجميع في محاولة للتصدي لمسألة الأمية وللفروق القائمة بين الجنسين في قطاع التعليم، مما أدّى إلى زيادة مستويات الإلمام بالقراءة والكتابة وزيادة الالتحاق بالمدارس. وأضافت أنه تم تحسين مستوى حياة الناس في لاو، بما في ذلك تخفيض معدل وفيات الأم والطفل. وقالت إن حكومتها تقوم بتنفيذ مشروع للمباعدة بين الولادات والأمومة المأمونة بين برامج أخرى تتعلق بالمرأة.

١٨ - وقالت إن المرأة تشغل مراكز قيادية على جميع المستويات. وذكرت أن عدد النساء في الجمعية الوطنية زاد أربع نساء في عام ٢٠٠٦ فأصبح ٢٩ امرأة. وأشارت بوجه خاص إلى أن امرأة من جماعة همونغ الإثنية تشغل منصب نائبة رئيس الجمعية الوطنية. وأضافت أنه توجد وزيرتان بمجلس الوزراء. وقالت إنه للتصدي للمعتقدات التقليدية

والقوالب الفكرية العتيقة التي تعتَبر الرجل أسمى من المرأة في مجتمع لاو، تبذل حكومتها جهوداً لتعميم المنظور الجنساني في المؤسسات الحكومية وفي المنظمات الجماهيرية، كما تعمل على تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية، ومنهاج عمل بيجين، واتفاقية القضاء على جميع اشكال التمييز ضد المرأة، واتفاقية حقوق الطفل.

١٩ - **السيدة كافاليير دي نافا** (جمهورية فنزويلا البوليفارية): قالت إن أحد الأهداف الرئيسية لسياسات الحكومة هو القضاء على الفقر. وذكرت أن تعزيز حقوق المرأة ومناهضة التمييز لهما معنى خاص في هذا السياق. وأضافت أن من العناصر ذات الأهمية الخاصة في النهج الذي تأخذ به حكومتها فيما يتعلق بمسائل الجنسين الاعتراف في الدستور بالقيمة الاقتصادية للعمل المنزلي وكفالة الأمن الاجتماعي للمرأة التي تظل في البيت. وأضافت أن ثمة أيضاً قانوناً بشأن تحقيق الفرص المتكافئة للمرأة ومكافحة العنف ضد المرأة والأسرة.

٢٠ - وذكرت أنه على الصعيد الإداري والسياسي، يقوم المعهد الوطني للمرأة (INAMUJER) بتوفير المعلومات والتدريب فيما يتعلق بحقوق المرأة ويعمل على تغيير القوالب الفكرية والممارسات التمييزية. وذكرت أن تعليم المرأة وتدريبها وسيلتان أساسيتان لتحقيق مشاركة المرأة مشاركة فعّالة في الحياة العامة ومكافحة التمييز ضد المرأة ومكافحة إقصائها. وأضافت أن التعليم المجاني متاح على جميع المستويات بلا تمييز، وهو ما ينعكس في عدد المقيدين بالمدارس حيث تمثل النساء والفتيات أكثر من نصف عدد المقيدين.

٢١ - وذكرت أن تقرير الأمين العام شامل ومفيد وأن وفدها يوافق على أن مكافحة العنف ضد المرأة يتطلب توافر الإرادة السياسية على جميع المستويات. وقالت إن حكومة فنزويلا قامت لهذا الغرض بإنشاء خط ساخن لضحايا العنف وأخذت بنهج متعدد القطاعات فيما يتعلق بمسائل الجنسين في سياستها المتعلقة بالصحة والعمل والائتمان وغير ذلك من المجالات. وأدانت العنف ضد المرأة بكل مظاهره، بما فيها العنف ضد المهاجرات، والاتجار بالنساء والفتيات، والممارسات التقليدية أو المعتادة التي تؤثر على صحة النساء والفتيات، والجرائم التي ترتَكب باسم الشرف، والعنف المترلي ضد المرأة.

٢٢ - وقالت إن التنمية الاجتماعية والاقتصادية ضرورية للنهوض بالمرأة، ولهذا تعارض جمهورية فنزويلا البوليفارية أية تدابير تعوق هذه الجهود، وخاصة التدابير القمعية التي تتخذ من طرف واحد. وقالت إن وفدها يؤكد على أهمية منهاج عمل بيجين ونتيجة الدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين للجمعية العامة وعلى الدور الذي يقوم به المعهد الدولي للبحث والتدريب من أجل النهوض بالمرأة.

٢٣ - **السيدة ج/مريم** (إثيوبيا): أشارت مع الأسف إلى أن هدف تحقيق المساواة بين الجنسين في الأمم المتحدة ما زال بعيد المنال، وشدَّدت على أن كفالة المساواة بين الجنسين ضرورية لتحقيق الأهداف الإنمائية. وأضافت أن التوصيات الواردة في تقارير الأمين العام ذات الصلة لها أهمية بالغة وينبغي أن يصحبها تقديم الدعم الكافي للبلدان التي بها أكثر فئات النساء حرماناً.

٢٤ - وذكرت أن إثيوبيا ما زالت ملتزمة بتحقيق المساواة بين الجنسين بما يتفق ومنهاج عمل بيجين وإعلان الألفية. وذكرت أنه في قطاع التعليم حدثت زيادة في عدد الفتيات الملتحقات بالتعليم الابتدائي والتعليم الثانوي كما زاد عدد الطالبات بالمدارس الفنية والمهنية. وأضافت أنه في القطاع الصحي أعطيت مكافحة وباء فيروس نقص المناعة البشرية المكتسب/الإيدز أولوية عالية مما أدّى إلى انخفاض عدد

الإصابات الجديدة بهذا المرض. وقالت إنه بُذلت جهود لتثقيف السكان فيما يتعلق بالبعد الجنساني لهذا المرض. وأضافت أنه يتم تقديم برامج لتوعية الجماهير كما يتم توفير العقاقير المضادة للفيروسات العكوسة للأمهات المصابات بهذا الفيروس لمنع انتقاله إلى الأطفال. وقالت إن عدد الولادات التي تتم على أيدي أخصائيين صحيين مهرة قد ازادت أيضاً.

٢٥ - وفي الميدان السياسي، ذكرت أن حكومتها لم تصل إلى النسبة المستهدَفة لتمثيل المرأة في البرلمان وهي ٣٠ في المائة، ومع ذلك فإن عدد النساء في البرلمان قد زاد زيادة كبيرة. وذكرت أنه توجد حالياً ١١٦ امرأة في البرلمان من بين مجموع الأعضاء وهو ٥٤٧ عضواً، وأن نائبة رئيس مجلس النواب امرأة. وأضافت أن المرأة في إثيوبيا كانت تخضع لقوانين تمييزية قوَّضت بشكل خطير تمتعها الكامل بحقوقها. وقالت إنه في محاولة لتغيير هذا الوضع قامت حكومتها بتنقيح قانون الأسرة وقانون العقوبات لضمان المساواة بين المرأة والرجل أمام القانون. وذكرت أنه في ظل قانون العقوبات المنقح يمكن أن يُحكم على مرتكبي جرائم العنف ضد المرأة مثل الاغتصاب والاختطاف بالسجن مع الأشغال الشاقة لمدد تصل إلى ٢٥ سنة. وأضافت أن قانون الأسرة الجديد يتيح للمرأة التمتع بحقوق متساوية فيما يتعلق بالميراث والطلاق وحضانة الأطفال.

٢٦ - وقالت إن الخطة الخمسية للتنمية التي وضعتها حكومتها تسعى إلى تمكين المرأة في إثيوبيا من تحقيق أقصى إمكانياتها، وتضييق الفجوة الإنمائية بين الرجل والمرأة، وزيادة مشاركة المرأة في مجالات الحياة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية. وأضافت أنه يوجد نظام لتحليل المعلومات المتعلقة بالجنسين في جميع المؤسسات الحكومية. واختتمت كلمتها قائلة إن إثيوبيا ما زالت ملتزمة بتعزيز وحماية حقوق المرأة بهدف تمكينها من احتلال مكانها المشروع.

٢٧ - **السيدة رشيد** (المراقبة عن فلسطين): قالت إن كثيراً من الأسر الفلسطينية لم تستطع الاحتفال بتقاليد رمضان بسبب الحصار الاقتصادي والقيود الشديدة على حركة البضائع والخدمات الفلسطينية التي فرضتها سلطة الاحتلال. وذكرت أن إسرائيل دأبت على انتهاك القانون الدولي، بما في ذلك القانون الإنساني وقانون حقوق الإنسان، في الأراضي الفلسطينية المحتلة وخاصة قطاع غزة. وأضافت أن سلطة الاحتلال تواصل قتل وجرح وتشويه المدنيين الفلسطينيين، بما في ذلك النساء والأطفال؛ وتدمّر المنازل والممتلكات والبنية الأساسية الحيوية والمزارع؛ وتنزع ملكية الأرض؛ وتبني الجدار التوسعي؛ وتقيم وتوسّع المستوطنات والطرق الجانبية؛ وتعتقل وتحتجز وتسجن آلاف الفلسطينيين؛ وتعمل على زيادة تدهور الأحوال الاقتصادية والاجتماعية للشعب الفلسطيني المتدهورة أصلاً لتقييد حركة المساعدة الطبية والإنسانية في كل الأراضي الفلسطينية المحتلة.

٢٨ - وأضافت أن المرأة الفلسطينية تحملت الآثار الأليمة لهذه السياسة الإسرائيلية غير المشروعة كما أنها تعاني باستمرار وبلا رحمة من التحرش والإهانة والعنف والإرهاب والعقاب والتمييز. وقالت إن المرأة التي كانت تقليدياً تتولى الأمور المعيشية لأسرتها تجد نفسها مضطرة إلى الاعتماد على الإحسان من جانب الأقارب أو المنظمات الإنسانية الدولية. وأضافت أن المرأة الفلسطينية تضطر إلى تحمّل هذه الأعباء والمسؤوليات وحدها عندما تواجه الحقيقة الأليمة المتمثلة في موت أو سجن أحد الذكور من أفراد أسرتها.

٢٩ - وقالت إن القيود المفروضة على حركة الأشخاص والبضائع قد شلت الاقتصاد الفلسطيني وحولت القرى والمدن إلى سجون معزولة وأدت إلى موت الفلسطينيين من النساء والأطفال قبل الأوان. وذكرت أن كثيراً من الحوامل اللاتي كن على وشك الوضع قد منعتهن قوات الاحتلال الإسرائيلية من عبور نقط التفتيش والحصول على الرعاية

الطبية المناسبة. وذكرت أنه منذ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦ اضطرت ٦٩ امرأة على الأقل إلى الولادة على المقعد الخلفي لسياراتهن أو ''خلف شجيرات وعلى التراب كما تفعل الحيوانات'' كما ذكرت إحدى الفلسطينيات في حزن. وأضافت أن الأثر النفسي على الفلسطينيات اللاتي لقين هذه المعاملة عند نقط التفتيش أمر لا سبيل إلى المبالغة في وصفه.

٣٠ - وذكرت أن حكومتها أنشأت وزارة شؤون المرأة في عام ٢٠٠٣ لضمان تعميم حقوق المرأة في كل مؤسسات السلطة الفلسطينية والتصدي لجميع أنواع العنف ضد المرأة. على أنها ذكرت أن من الصعب الكلام عن أي تقدم حقيقي في الوقت الذي يُنكَر فيه على المرأة، بل وعلى الشعب الفلسطيني كله، أبسط حقوقهم الإنسانية، وفي الوقت الذي لا تتوافر فيه للمرأة في غزة حتى السلع الغذائية الأساسية مثل الدقيق والمياه النظيفة بل وأغذية الأطفال التي يطعمون بها أطفالهن. وأضافت أن المرأة الفلسطينية تواصل مع ذلك كفاحها من أجل الحصول على حقوقها غير القابلة للتصرف، بما فيها حقها في تقرير المصير في دولتها الفلسطينية المستقلة بالقدس الشرقية عاصمة لها. وقالت إنه يتعيّن على المجتمع الدولي التعاون من أجل إنهاء الاحتلال الإسرائيلي الذي استمر ٣٩ عاماً حتى تستطيع المرأة الفلسطينية وأسرتها أن تحيا أخيراً حياة طبيعية.

٣١ - **السيدة لاوهافان** (تايلند): قالت إن وفدها يؤكد من جديد التزامه بإعلان ومنهاج عمل بيجين وبنتيجة الدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين للجمعية العامة، وباللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة. وذكرت أن تايلند ترحّب بالدراسة المتعمقة المقدمة من الأمين العام بشأن العنف ضد المرأة. وأضافت أنه ينبغي أن تكون الأمم المتحدة أداة هامة لإنهاء العنف ضد المرأة وينبغي تعزيز آلياتها المتعلقة بالمرأة. وأضافت أنه يتعيّن على مجلس حقوق الإنسان أن يعطي أولوية لمسألة العنف ضد المرأة وأن يجعل تعزيز وحماية حقوق المرأة والمساواة بين الجنسين جزءاً من أعماله في المستقبل.

٣٢ - وذكرت أنه يتعيّن على الهيئات ذات الصلة التي تتناول مسائل الجنسين أن تنسّق أعمالها ومواردها لضمان التنفيذ الفعّال لالتزامات المجتمع الدولي بتحقيق المساواة بين الجنسين. وأضافت أن لجنة بناء السلام يجب أن تعمل على الاهتمام بضحايا العنف القائم على اساس الجنس في أوقات الصراع، وتعويض هؤلاء الضحايا وتزويدهن بوسائل التقدُّم اقتصادياً واجتماعياً ونفسياً. وقالت إن من الضروري ألاّ تعود المرأة مرة أخرى، بعد انتهاء الصراع، ضحية للقوالب الفكرية. وأضافت أنه يجب التسليم التام بالدور الذي يمكن أن تقوم به المرأة كرصيد قادر على الإسهام في مجتمعات ما بعد الصراع.

٣٣ - وذكرت أن الجهود التي تبذلها حكومتها للقضاء على العنف ضد المرأة تشمل إصدار تشريع وطني يحظر العنف المترلي، وإقامة مراكز للأزمات في عدد من المستشفيات في كل أنحاء البلد لتوفير العلاج الطبي وتقديم الرعاية الاجتماعية والمشورة القانونية لضحايا العنف القائم على أساس الجنس مع توفير خط ساخن يتلقى المكالمات على مدى ٢٤ ساعة في اليوم. وأضافت أن المنظمات غير الحكومية في تايلند قامت أيضاً بدور نشط في حماية ضحايا العنف ومساعدتهن. وذكرت أن القضاء على العنف ضد المرأة يجب أن يبدأ بتغيير المواقف والقوالب الفكرية لدى الرجال والأولاد، ولدى النساء والفتيات أيضاً. وأضافت أن خير مكان يمكن البدء منه هو المدرسة. وذكرت أن التعليم يمكن أن يساعد على غرس الوعي بحقوق الإنسان للمرأة، وعلى الثقة بالنفس بين الفتيات والنساء، وعلى احترام المرأة. وأضافت أن ثمة حاجة أيضاً إلى استخدام وسائل الإعلام في العمل على إنهاء العنف القائم على أساس الجنس وتعزيز المساواة بين الجنسين.

٣٤ - وقالت إن وفدها يلاحظ مع القلق انعدام التقدم نحو تحقيق أهداف التوازن بين الجنسين في مؤسسات الأمم المتحدة ويشجع هذه المؤسسات على الإسراع بخطى التقدُّم نحو تحقيق هذا التوازن. وذكرت، أخيراً، أن شدة انتشار فيروس نقص المناعة البشرية بين النساء وارتفاع نسبة المرأة بين المهاجرين يؤكد الضرورة الملحّة للقيام بعمل دولي. وذكرت أنه يتعيّن أن تتوافر للمرأة الفرص الكاملة للحصول على الأدوية والانتفاع ببرامج الصحة الإنجابية. واختتمت كلمتها قائلة إن انتشار فيروس نقص المناعة البشرية المكتسب/الإيدز لا يمكن وقفه بدون التصدي لارتفاع نسبة الإصابة به بين النساء بصفة خاصة.

٣٥ - **السيدة تاراسينا سيكيرا** (غواتيمالا): قالت إن الفقر في غواتيمالا ما زال منتشراً أساساً بين النساء وأهل الريف والسكان الأصليين، وأن المشاركة الاقتصادية للمرأة، وخاصة في القطاع غير المنظَّم، قد زادت في السنوات العشر الأخيرة. وذكرت أن المرأة في غواتيمالا قد زادت مشاركتها في المجالات العامة، من خلال شبكة مجالس التنمية الحضرية والريفية، وأن عدداً من المنظمات النسائية الجديدة قد أنشئت في السنوات الثلاث الماضية. وأضافت أن غواتيمالا شرعت في سلسلة من الإصلاحات الدستورية والمؤسسية، الغرض منها على سبيل المثال هو الإقلال من العنف المترلي والمعاقبة على الاتجار في الأشخاص والتمييز على أساس نوع الجنس أو الأصل الإثني وتعزيز برامج الصحة التناسلية. وأضافت أنه بُذِلت جهود للإقلال من انعدام المساواة والفقر وتحقيق النمو الاقتصادي.

٣٦ - وذكرت أنه من أجل التصدي لمشكلة العنف ضد المرأة المستمرة، أنشئت في عام ٢٠٠٤ في إطار الأمانة الرئاسية للمرأة هيئة للتنسيق بين المؤسسات من أجل النهوض بالمرأة في غواتيمالا، وإدراج المسائل المتصلة بأمن المرأة في جدول أعمال الحكومة، وتقديم الدعم إلى المنظمات النسائية. وأضافت أن الخطة الوطنية لمنع العنف المترلي والعنف ضد المرأة قد تم التعريف بها على نطاق واسع وأنه تم إنشاء لجنة مؤلفة من ممثلين لمنظمات حقوق الإنسان والمنظمات الأمنية وفروع الحكومة الثلاثة ووزارة الشؤون العامة للتصدي لمشكلة قتل الأجنَّة.

٣٧ - وذكرت أن غواتيمالا قدّمت تقريرها الدوري السادس إلى اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة في أيار/مايو ٢٠٠٦ وأنها تقوم بتقييم وتطوير سياستها الوطنية من أجل تشجيع المرأة في غواتيمالا والنهوض بها في عملية تشاركية تضم منظمات المجتمع المدني. وأثنت على عمل صندوق الأمم المتحدة للنهوض بالمرأة لما يقدمه من دعم تقني للأمانة الرئاسية للمرأة في تحليل الإحصاءات من منظور جنساني. كما رحّبت بمساعدة الصندوق في استراتيجيات منع انتشار فيروس نقص المناعة البشرية المكتسب/الإيدز في تعزيز مشاركة المرأة في القطاعات الاقتصادية لزيادة دخلها وقدرتها على اتخاذ القرارات في المسائل المتعلقة بالميزانية ومسائل السياسات في مجتمعاتها المحلية.

٣٨ - وقالت إن من المهم بوجه خاص، في ضوء العمل الذي يقوم به الفريق الرفيع المستوى المعني بتحقيق الاتساق على نطاق المنظومة، أن تكون هناك هيئات قوية تعنى بمسائل الجنسين وبأعمال البحث والتدريب المتعلقة بالمرأة حتى تصبح هذه الهيئات قادرة على تقديم المساعدة إلى وكالات الأمم المتحدة وإلى الدول الأعضاء. وأضافت في هذا الصدد أن صندوق الأمم المتحدة للنهوض بالمرأة ومعهد الأمم المتحدة الدولي للبحث والتدريب من أجل النهوض بالمرأة لا بد أن تتوافر لهما الموارد بما يتناسب مع المسؤوليات التي عُهد بها إليهما. وذكرت، أخيراً، أن حكومتها كررت عرضها بأن تستضيف في عام ٢٠٠٧ الاجتماع الوزاري الثاني لحركة عدم الانحياز المعني بالنهوض بالمرأة وأنها ستقوم قريباً بتحديد موعد ذلك.

٣٩ - **السيد صاديقوف** (كازاخستان): قال إن بلده يعلّق أهمية كبيرة على إدماج المنظور الجنساني في أعمال وتوصيات لجان الأمم المتحدة وهيئاتها الفرعية وفي أعمال متابعة الحوارات الرفيعة المستوى بشأن الهجرة الدولية والتنمية والاجتماعات الرفيعة المستوى المعنية ببرنامج العمل من أجل أقل البلدان نمواً. وأعرب عن أمله في أن يكون تقرير الأمين العام عن الدراسة المتعمَّقة المعنية بجميع أشكال العنف ضد المرأة (A/61/122) حافزاً قوياً للجهود الوطنية والعالمية المبذولة لمكافحة العنف ضد المرأة.

٤٠ - وكرر أن كازاخستان ملتزمة بالوثائق الختامية لمؤتمر القمة لعام ٢٠٠٥ ومؤتمر بيجين والدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين للجمعية العامة التي انعقدت تحت شعار ''المرأة في عام ٢٠٠٠: المساواة بين الجنسين والتنمية والسلم للقرن الحادي والعشرين''. وذكر أن اللجنة الوطنية المعنية بالمرأة والمساواة بين الجنسين في كازاخستان أوشكت أن تنتهي من خطة عمل لتحسين وضع المرأة في البلد وتتخذ الخطوات اللازمة لتنفيذ استراتيجية المساواة بين الجنسين للفترة ٢٠٠٥/٢٠١٥ التي تستند إلى المبادئ والأحكام الواردة باتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة وتستهدف تحقيق المساواة في توزيع السلطة والنفوذ في المجتمع وتكافؤ الالتزامات داخل الأسرة والتحرر من العنف القائم على أساس الجنس. وأضافت أن برلمان كازاخستان سينظر في مشروع قانون بشأن العنف المترلي في العام القادم وأن كازاخستان ستقوم قريباً بتقديم تقريرها الدوري الثاني بشأن تنفيذ الاتفاقية.

٤١ - وذكر أن صحة الأم والمراهقة والطفل وتخفيض وفيات الأمومة والطفولة هي أهداف ذات أولوية بالنسبة للدولة التي ترمي إلى إدماج المنظور الجنساني في تخطيط الميزانية وفي التشريع وفي وضع جميع البرامج الاجتماعية، بما يتفق وبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية. وأضاف أن كازاخستان لديها برنامج لتقديم القروض الصغيرة في الفترة ٢٠٠٥-٢٠٠٧ وأنها رصدت مليوني دولار لتيسير الحصول على القروض الصغيرة التي تفيد الريفيات في المقام الأول. وذكر أن الحكومة تقوم، بالاشتراك مع صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للنهوض بالمرأة، بإجراء مشاورات إقليمية بين رؤساء الآليات الوطنية للمرأة في رابطة الدول المستقلة، وذلك بمشاركة ممثلين للبلدان المانحة والمنظمات الدولية، وذلك في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦. وقال إن كازاخستان ستواصل العمل في تعاون وثيق مع الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية على ضمان تكافؤ الحقوق والفرص بالنسبة للمرأة.

٤٢ - **السيد فام هاي أنه** (فييت نام): قال إن بلده حقق تقدماً كبيراً في التمكين السياسي والاقتصادي للمرأة وفي تعميم منظور المساواة بين الجنسين في خطط وبرامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وذكر أنه من أجل مكافحة وباء العنف ضد المرأة، قامت الجمعية الوطنية في فييت نام بمبادرة في هذا الصدد من خلال لجنة الشؤون الاجتماعية التابعة لها وأنها تنظر حالياً في مشروع قانون لمنع العنف المترلي. وأضاف أن مشروع هذا القانون يركِّز على التعليم والدعوة والتوفيق والتثقيف في المجتمع المحلي، وعلى سلسلة من التدابير لحماية الضحايا ومساعدتهن. وقال إن القانون ينص أيضاً على الملاحقة الجنائية لمرتكبي أفعال العنف الخطيرة.

٤٣ - وذكر أن الحكومة تتخذ أيضاً تدابير للتصدي على نحو فعّال للاتجار في النساء والفتيات. وذكر أن بيانات عام ٢٠٠٥ والنصف الأول من عام ٢٠٠٦ تبيّن أن عدداً من الحالات ذات الصلة رفعت بشأنها دعاوى في محاكم الدرجة الأولى. وأن عدداً من المتهمين أقيمت عليهم الدعوى، وتم تشتيت عدد من عصابات الاتجار على نطاق واسع عبر الحدود. وذكر أنه تُبذَل جهود من أجل تحسين الإطار القانوني المتعلق بذلك وتنفيذ المشاريع ذات الصلة والقيام

بعمليات الفحص الطبي والعلاج للضحايا، ومساعدتهن على الاندماج من جديد في المجتمع من خلال التدريب على الوظائف وتيسير مشاركتهن في الاتحاد النسائي في فييت نام والحصول على القروض؛ وحماية الحقوق القانونية للمواطنات الفييتناميات المتزوجات من أجانب وحماية مصالحهن من خلال الاتفاقات الثنائية. وأضاف أن فييت نام أبرمت أيضاً اتفاقات تتعلق بمكافحة الاتجار مع بلدان مثل استراليا وكمبوديا والصين.

٤٤ - **السيدة المدحاني** (الإمارات العربية المتحدة): قالت إن بلدها يقوم بتنفيذ توصيات ونتائج جميع المؤتمرات التي عُقدت بشأن النهوض بالمرأة، وخاصة إعلان ومنهاج عمل بيجين ونتيجة الدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين للجمعية العامة. وذكرت أن الحكومة أصدرت عدداً من القوانين التي تكفل المساواة بين الجنسين في جميع المجالات. وأضافت أن المرأة تتمتع بامتيازات خاصة في ظل قانون الخدمة المدنية وأنه توجد قوانين تتفق والمعاهدات الدولية المتعلقة بالمساواة في الأجور وساعات العمل وبالقواعد المنظمة لإجازة الأمومة وإجازة الحضانة. وأضافت أن الحكومة اتخذت مؤخراً تدابير قانونية تتيح الحصول على الجنسية لأطفال الأرامل والمطلقات اللاتي كن متزوجات من أجانب عن طريق أمهاتهم. وقالت إنه في عام ٢٠٠٥ أصدر الرئيس قاعدتين جديدتين للقضاء على أي تمييز على أساس الجنس ضد الأمهات العاملات.

٤٥ - وذكرت أن الإمارات العربية المتحدة أنشأت ست آليات وطنية للنهوض بالمرأة ولتنفيذ توصيات المؤتمرات الدولية ذات الصلة. كما ذكرت أنه يوجد بها قانون يحمي المرأة سواء كانت مواطنة أو أجنبية مقيمة، من جميع أشكال العنف بما فيها العنف المترلي، ومن الاستغلال والاتجار، ويفرض عقوبات شديدة على مرتكبي هذه الجرائم. وقالت إنه في سياق المساواة بين الجنسين والتمكين للمرأة في عملية اتخاذ القرار، انضم بلدها إلى اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، وقام، لأول مرة، بتعيين وزيرتين، إحداهما بوزارة الاقتصاد والتخطيط والأخرى بوزارة الشؤون الاجتماعية - ورقيت المرأة إلى رتبة العميد في الجيش.

٤٦ - وقالت إن منجزات بلدها تشمل: زيادة عدد المقيدات بالمدارس؛ وإدخال تحسينات كبيرة على رعاية الأمومة؛ وزيادة مشاركة المرأة في القوى العاملة؛ وزيادة فرص الاستثمار. وأضافت أن الحكومة تواصل جهودها لتعميم المساواة والعدل بين الجنسين في جميع مؤسساتها، مع التأكيد بصفة خاصة على المدارس ووسائل الإعلام. وذكرت، أخيراً، فيما يتعلق بالأراضي الفلسطينية المحتلة وبالمرأة الفلسطينية على وجه الخصوص، أن الإمارات العربية المتحدة تطالب المجتمع الدولي بتقديم الدعم والمساعدة اللازمين للشعب الفلسطيني وإلزام إسرائيل باحترام القوانين الإنسانية الدولية ذات الصلة، وخاصة اتفاقية جنيف الرابعة المتعلقة بحماية المدنيين. وطالبت، أخيراً، بتعزيز المساعدة الإنمائية المقدمة إلى البلدان النامية لمساعدتها على توفير بيئة ممكِّنة للنهوض بمجتمعاتها عموماً والنهوض بالمرأة على وجه الخصوص.

٤٧ - **السيدة وامالوا** (كينيا): قالت إن قيام حكومة كينيا بإنشاء وزارة لمسائل المرأة ولجنة معنية بمسائل الجنسين هما خطوتان واسعتان في اتجاه النهوض بالمرأة. وذكرت أن حكومتها تؤكد على تقديم المساعدة للريفيات وضمان حصولهن على الخدمات والأدوات الزراعية لتمكينهن من الاعتماد على أنفسهن. وأضافت أن كينيا قد حققت تقريباً المساواة بين الجنسين في القيد بالمدارس، الذي يبلغ ما يقرب من ١٠٠ في المائة، وانخفض معدل التسرُّب نتيجة للسماح للفتيات الحوامل بالعودة إلى المدرسة بعد الوضع. وقالت إن أعلى محكمة في كينيا قد استندت مؤخراً إلى أحكام اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة لتبرير حكمها

لبنات رجل متعدد الزوجات توفي بلا وصية بالحصول على أنصبة متساوية من تركته. وقالت إن هذا الحكم علامة بارزة في تاريخ القضاء في كينيا.

٤٨ - وقالت إنه من أجل التصدي لانخفاض نسبة قيد المرأة نسبياً بالجامعات، أعادت الحكومة مؤخراً العمل بنظام التمييز التصحيحي. وقالت إنه نتيجة لذلك فإن نسبة الملتحقات بالجامعات في عام ٢٠٠٤ بلغت ٤٥ في المائة من مجموع الطلبة. وأضافت أن حكومتها أخذت أيضاً بنظام الحصص لزيادة تمثيل المرأة في مختلف الهيئات والمؤسسات الحكومية. على أنها ذكرت أن المرأة ما زالت هي الضحية الأولى لوباء فيروس نقص المناعة البشرية المكتسب/الإيدز، وإن كانت قد ذكرت أنه تحقق نجاح محدود حيث يساوي معدل الانتشار الآن أقل من ثلث هذا المعدل في عام ١٩٩٩.

٤٩ - وذكرت أنه صدر في عام ٢٠٠٦ قانون جديد لمكافحة العنف ضد المرأة، وهو قانون الجرائم الجنسية، لسد الثغرات الموجودة بالنظام القانوني في كينيا. وأضافت أن هذا القانون يعرِّف جريمة العنف ضد المرأة ويتصدى للقوالب الفكرية التي تُستخدَم لتبرير هذه الأفعال. وقالت إنه أنشئت مكاتب خاصة في مراكز الشرطة لبحث حالات العنف ضد المرأة. واختتمت كلمتها قائلة إنها تشدد على ضرورة العمل الجماعي من جانب الدول الأعضاء وشركاء التنمية والمجتمع المدني وسائر أصحاب المصلحة من أجل البناء على المكاسب التي تحققت حتى الآن.

٥٠ - **السيد روكولاكا** (فيجي): قال إن حكومة فيجي تقدِّم الدعم المالي لمنظمات المجتمع المدني التي تساعد ضحايا العنف وتقوم بإيوائهن. وذكرت أن الشرطة أخذت في عام ١٩٩٥ بسياسة ''عدم الحفظ'' فيما يتعلق بجميع حالات العنف المترلي التي يتم الإبلاغ عنها، ومعنى هذه السياسة أن يتم التحقيق في جميع البلاغات المقدمة عن ارتكاب عنف ضد المرأة وعرض هذه الحالات على القاضي.

٥١ - وذكرت أن فيجي التزمت بعد مؤتمر بيجين بتشجيع المؤسسات المالية على إعادة النظر في سياسات الإقراض والعمل على تحقيق التوازن بين الجنسين على جميع مستويات اتخاذ القرار. وأضافت أن فيجي تعهدت أيضاً بتوفير بيئة خالية من العنف، وخاصة العنف المترلي، والتحرش الجنسي واستغلال الطفل. وقالت إن تحقيق المساواة بين الجنسين في مجال القضاء على الفقر هو أولوية من أولويات فيجي. وقالت إنه تحقق تقدم كبير في توفير فرص التعليم للفتيات.

٥٢ - تولى السيد فاتي (غامبيا)، نائب الرئيس، رئاسة الجلسة.

٥٣ - **السيدة أبو ألفين** (قطر): قالت إن الظروف الدولية مواتية لمشاركة المرأة في السياسة. وذكرت أن كثيراً من الاتفاقيات الدولية تكفل الحقوق السياسية للمرأة، ولكن قطر تطالب بمواصلة الجهود من أجل التغلب على العقبات التي تقف في طريق إدماج المرأة في الحياة السياسية وانتخابها للمناصب السياسية. وذكرت أن الفرد، بغض النظر عن نوعه ولون بشرته، هو أحد القواعد الهامة التي يقوم عليها نظام الحكم في قطر وأنه محور الاستراتيجية العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية. وذكرت أنه تم إنجاز الكثير فيما يتعلق بتحقيق المساواة للمرأة وإزالة العقبات التي تحول بينها وبين ممارسة حقوقها. وأضافت أن المرأة قد أثبتت مواهبها وأنها تشغل مراكز قيادية متميزة في الوزارات وسائر الوكالات الحكومية. وذكرت أن المرأة ممثلة بين المشرعين وكبار الموظفين والمديرين وأنها تقوم بدور كبير في النشاط الاقتصادي.

٥٤ - وقالت إن المجلس الأعلى لشؤون الأسرة، الذي أنشئ بمرسوم ملكي وتتولى قيادته صاحبة السمو الشيخة

موزة بنت ناصر المسند، زوجة الأمير، هو خطوة هامة بالنسبة للمرأة في بلدها لأن هذا المجلس مسؤول عن تنفيذ استراتيجية وطنية للنهوض بالمرأة. وقالت إنه من أجل دعم دور المجلس أصدرت قطر قانون الأسرة وأنشأت محكمة الأسرة واتخذت تدابير لمكافحة العنف المترلي والعنف ضد المرأة. وأضافت أن التمكين للمرأة في مختلف مجالات التنمية أمر حيوي بالنسبة لتحقيق معدل التنمية المطلوب. وقالت إن النهوض بالمرأة وتحقيق المساواة بين الجنسين ضروريان لتحقيق العدالة الاجتماعية. وذكرت أنهما في الواقع الوسيلة الوحيدة لبناء مجتمع عادل يوفر الأمن الإنساني والاجتماعي والاقتصادي والثقافي للجميع.

٥٥ - **السيدة ملادينيو** (كرواتيا): قالت إن نسبة العاملات بالحكومة في كرواتيا تبلغ حالياً ٣٥ في المائة، وأن نسبتهن في السلطة التشريعية ٢١ في المائة وفي السلطة القضائية ٦١ في المائة. وأضافت أن كرواتيا فخورة بأن تكون واحدة من البلدان القليلة التي تشغل فيها امرأة منصب وزير الخارجية.

٥٦ - وذكرت أن برلمان كرواتيا قد أقر مؤخراً سياسة لتحقيق المساواة بين الجنسين تنفِّذ التعليقات الختامية للجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة على آخر تقرير قدمته كرواتيا. وأضافت أنه بناء على ذلك يجري اتخاذ تدابير لتوفير الفرص المتكافئة في سوق العمل ومراعاة المنظور الجنساني في التعليم، وزيادة مشاركة المرأة في عملية اتخاذ القرارات العامة والقرارات السياسية، والقضاء على جميع أشكال العنف ضد المرأة، والنهوض بالرعاية الصحية للمرأة، وزيادة تعزيز الآليات المؤسسية. وشددت، أخيراً، على أن منع العنف ضد المرأة شرط ضروري لتحقيق المساواة بين الجنسين.

٥٧ - **السيدة سانشيز دي كروز** (الجمهورية الدومينيكية): قالت إن بلدها يسعى إلى التنفيذ الكامل لمنهاج عمل بيجين وأنه يعلِّق أهمية كبيرة على تحقيق المساواة بين الجنسين والتمكين للمرأة. وذكرت أن هذه المسائل، بالإضافة إلى مسائل الفقر الشديد وفيروس نقص المناعة البشرية المكتسب/الإيدز والتعليم الابتدائي، لها أولوية في سياسات بلدها الرامية إلى تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وأضافت في هذا الصدد أن بلدها أنشأ لجنة رئاسية معنية بالأهداف الإنمائية للألفية لتقدير الاحتياجات وتحديد الأولويات والإجراءات اللازمة لتحقيق كل هدف من الأهداف، وقامت مؤخراً بتوفير الاعتمادات اللازمة في الميزانية الوطنية لتلبية هذه الاحتياجات. وأضافت أن الأمم المتحدة اختارت الجمهورية الدومينيكية كبلد من سبعة بلدان لتكون نماذج لتنفيذ الأهداف.

٥٨ - وقالت إن بلدها، الذي به مقر معهد الأمم المتحدة الدولي للبحث والتدريب من أجل النهوض بالمرأة، يؤيد كل التأييد ويعترف بأهمية العمل الذي يقوم به المعهد، وخاصة في مجالات المساواة بين الجنسين والهجرة والتحويلات والتنمية والإدارة والمشاركة السياسية للمرأة على المستوى المحلي والسلم والأمن ومسألة الجنسين كمسألة مشتركة بين جميع القطاعات. وأضافت أن المعهد أصدر عدداً من المطبوعات الهامة التي تُرجِم كثير منها إلى عدد من اللغات لتكمِّل عمل كيانات الأمم المتحدة الأخرى التي تتناول مسائل الجنسين. وأضافت في هذا الصدد أنه ينبغي للدول أن تعزز وتدعم المعهد لضمان استقراره وأنه أداة بالغة الأهمية من أجل النهوض بالمرأة.

٥٩ - **السيدة داوايي أيمو** (ميانمار): قالت إن عدداً من المنظمات غير الحكومية الكبيرة وذات النفوذ تقوم بتنفيذ منهاج عمل بيجين وتسعى إلى النهوض بالمرأة في ميانمار. وذكرت أن حكومتها تعتبِر الاتجار بالمرأة شكلاً من أسوأ أشكال العنف ضد المرأة وأنها اتخذت جميع التدابير اللازمة لمكافحة الاتجار بالبشر، بما في ذلك اعتماد خطة عمل وطنية

وإصدار تشريع والتعاون الثنائي والإقليمي والمتعدد الأطراف. وأضافت أنه صدر في عام ٢٠٠٥ قانون لمكافحة الاتجار بالأشخاص تناول مسائل الاستغلال الجنسي والسخرة والرِق واستعباد المدين. وذكرت أن القانون يفرض على المتجرين عقوبة أدناها السجن لمدة عشر سنوات وأقصاها السجن مدى الحياة.

٦٠ - وقالت إنه استجابة لتقرير الأمين العام بشأن التدابير المتخذة والتقدُّم المحرز في متابعة تنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين ونتيجة الدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين للجمعية العامة (A/61/174) ولقرار الجمعية العامة ٢٣٣/٦٠ بشأن حقوق المرأة في ميانمار، يود وفدها أن يسجّل أن الادّعاءات المتعلقة بالعنف الجنسي ضد نساء الأقليات الإثنية هي ادّعاءات لا أساس لها. وأضافت أنه ليس من سياسة الحكومة السماح بالعنف الجنسي ضد المرأة أو إقراره في أية ظروف. وقالت إنه، تبعاً لذلك، يتم تنفيذ القانون تنفيذاً تاماً وصارماً على من يرتكبون هذه الجريمة.

٦١ - **السيدة نديليماني** (ملاوي): قالت إن ملاوي صدَّقت على الميثاق الأفريقي لحقوق المرأة في أفريقيا وعلى اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة وتقوم بتنفيذهما. وذكرت أن ملاوي اعتمدت في السنة الحالية قانوناً يجرِّم جميع أشكال العنف ضد المرأة وينشئ في مراكز الشرطة عيادات لتقديم الدعم للضحايا تستطيع النساء والفتيات اللجوء إليها في يسر.

٦٢ - وذكرت أن الأمية القانونية والأمية فيما يتعلق بحقوق الإنسان تمثلان تحدياً أمام ملاوي. وأضافت أن من المهم جعل الفتيات والنساء على وعي بحقوقهن، وخاصة من يعشن منهن في مناطق البلد النائية. وذكرت أنه اتخذت مبادرات للتمكين للمرأة اقتصادياً، وزيادة فرصها في الحصول على الموارد الإنتاجية، وزيادة مشاركتها في سوق العمل. وقالت إنه مع مرور الزمن زادت فرص الحوامل في الانتفاع بخدمات ما قبل الولادة وما بعدها وبالعقاقير المضادة للفيروسات العكوسية على أنها أضافت أن فيروس نقص المناعة البشرية المكتسب/الإيدز ما زال يمثل مشكلة خطيرة جداً.

٦٣ - **السيد إسرائيلي** (إسرائيل): تكلم ممارسة لحق الردّ فقال إن ممثلة فلسطين تجاهلت الأسباب العميقة للتحيُّز ضد المرأة في المجتمع الفلسطيني وقامت بدلاً من ذلك بإلقاء اللوم على إسرائيل. وأضاف أنه مضى عام على خروج إسرائيل من غزة، ومع ذلك فقد قوبلت هذه المبادرة بالإرهاب الفلسطيني وانتخاب حماس، التي هي منظمة إرهابية. وقال إن التمييز ضد المرأة واستغلالها سمتان من سمات المجتمع الفلسطيني بغض النظر عن الصراع الفلسطيني - الإسرائيلي. وأضاف أن المرأة الفلسطينية أصبحت بأعداد متزايدة ضحية للعنف والجرائم الجنسية والقتل دفاعاً عن الشرف.

٦٤ - وقال إن نقاط التفتيش تمثّل بالفعل مشكلة لمن يحاول عبورها، ولكن هذه النقاط كانت نتيجة لحملة الإرهاب الفلسطيني المستمرة. وأضاف أن ثماني فلسطينيات قمن بتفجير أنفسهن وأن ٢٠ امرأة أخرى على الأقل تم القبض عليهن وهن في طريقهن إلى القيام بأعمال مماثلة. وذكر أن امرأة فلسطينية سُمِح لها بالمرور من إحدى نقاط التفتيش بعد أن شكت من شعورها بألم فقامت بتفجير نفسها مما أدّى إلى مقتل أربعة جنود وجرح ١٧ شخصاً آخر بينهم سبعة فلسطينيين. وقال إن العنف الفلسطيني له آثار بالنسبة للمرأة الإسرائيلية وأن هجوماً إرهابياً على محل للبيتزا في القدس وقع قبل خمس سنوات قد أدّى إلى ١٥ ضحية بينهم ١٢ من النساء.

٦٥ - **السيد رشيد** (فلسطين): تكلم ممارسة لحق الردّ فقال إنه يتعيَّن النظر إلى كل شيء في إطار الاحتلال الذي

هو سبب جميع المشاكل التي عانى منها الشعب الفلسطيني على مدى ما يقرب من ٤٠ عاماً على الأقل. وأضاف أن حياة المرأة الفلسطينية هي كابوس مستمر من المعاناة والتعذيب في كل يوم. وأضاف أنها تُطرَد عنوة من مترلها تحت تهديد البنادق بينما يشاهد أطفالها ما يجري. وقال إنه لا يُسمح للحوامل من الفلسطينيات باجتياز نقاط التفتيش وأنهن يضطررن إلى وضع أطفالهن في العراء وبذلك يحرمن من المتعة حتى في هذه اللحظة الهامة. وأضاف أن انسحاب إسرائيل بقرار منفرد من غزة لم يكن خطوة إلى الأمام ولكنه كان كارثة. وأضاف أن غزة هي سجن مفتوح لا يمكن إدخال الأغذية أو الأدوية إليه أو إخراجها منه.

٦٦ - **السيد إسرائيلي** (إسرائيل): تكلم ممارسة لحق الردّ فقال إن إسرائيل معنية بما يصيب المرأة الفلسطينية لأنها الزوجة والإبنة التي تستطيع أن تبني أسرة مستقرة وصحية ومسالمة للمستقبل. على أنه ذكر أن سوء حال المرأة الفلسطينية لم يتحسن مع سيطرة حماس على السلطة الفلسطينية. وأضاف أن إسرائيل لم تفقد الأمل في إقامة شراكة بين المرأة الإسرائيلية والمرأة الفلسطينية من أجل العمل معاً على تحقيق السلم والديمقراطية والحرية والتسامح في المنطقة.

رفعت الجلسة في الساعة ١٨/٠٠.